

تبدأ أعمالها اليوم بحضور قادة الدول الخليجية

قمة الدوحة أطروحات جوهريّة لحل أزمات المنطقة

- دعوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، للاستجابة لسماعي دولة الإمارات العربية المتحدة والجمتمع الدولي لحل قضية الجزر الثلاث عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

- مواجهة أية تهديدات خارجية لسيادة دول المجلس ووحدة أراضيها والتأكيد على أن السلام والأمن في منطقة الخليج مرتبط بالامن والاستقرار الدوليين.

- الدعوة إلى حل أزمة الملف النووي الإيراني بالوسائل السلمية، وحث إيران على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبشفافية كاملة، والإعراب عن الأمل بان تتوصل المفاوضات الجارية بين الحكومة الإيرانية والوكالة الدولية إلى نتائج إيجابية.

- مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الفتحيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحث المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لحملها على الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي في هذا الشأن.

- المطالبة بجعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، خالية من أسلحة الدمار الشامل، مع الإقرار بحق دول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية، وأن يكون ذلك متاحاً للجميع في إطار الاتفاقيات الدولية.

الشأن العراقي

تتابع دول المجلس مستجدات الأحداث الجارية على الساحة العراقية، والاستمرار المؤسف لتدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية، من جراء تناقم أعمال العنف، وتعميق الجهود المبذولة لإخارج العملية السلمية، التي من شأنها إرساء أسس ديموقراطية ترتضيها الشعب العراقي بكافة أطرافه، لعراق موحد جديد، بنعم الأمن والاستقرار، والرخاء، للشعب العراقي الشقيق، وأكدت دول المجلس على مواقفها للعرفنة والثباتية، في هذا الشأن، ومن أبرزها:

- أهمية قيام الشعب العراقي، بكافة أطرافه، بنبذ الخلافات، والعمل على ترسيخ الوحدة والتضامن، سعياً لإعادة الأمن والاستقرار للعراق.

- ضرورة التزام كافة الدول بأحرام وحدة وسيادة واستقلال العراق، وهويته العربية والإسلامية، ورفض أي توجهات لتقسيمه، وتجزئته.

جدة - منير عبدالقادر

نبدأ اليوم في العاصمة القطرية الدوحة الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولقد حققت منذ انطلاق مسيرته التعاون المشترك بين دول المجلس إنجازات متنوعة في كافة المجالات، أعطت لهذا التجمع المبارك المزيد من التماسك والتعاقد وجاؤز الحاضرات التي عصفت بهذه المنطقة، وتطلعت شعوب دول المجلس إلى المزيد من الإنجازات لتطوير مسيرتها نحو مستقبل واعد ومشرق.

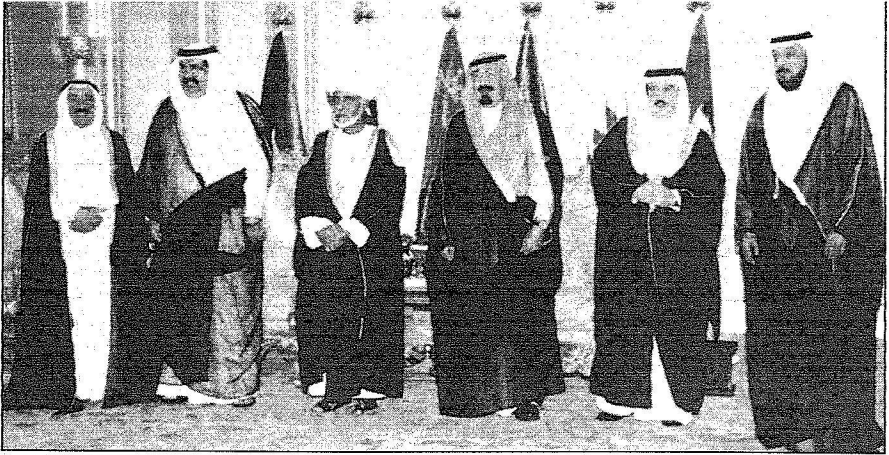
وقد عبر معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بهذه المناسبة عن اعتزازه وتقديره للجمع السخي الذي تلقاه المسيرة المباركة من لدن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون منذ إنشائه حتى أصبح المجلس علامة بارزة وكياناً راسخاً ومتجذراً وأصبح إنجازاته مؤشراً بالغ الدلالة على الإرادة وقوة العزيمة والتصميم وصولاً إلى التكامل للتشود في جميع المجالات.

وأوضح الأمين العام لمجلس التعاون أن الحاجة ماسة لمراجعة جميع القرص المتاحة بغية تفعيل العمل المشترك نحو المستقبل وما يلي أمان مواطني المجلس من غد أفضل لصالح أجيالها ولتحقيق الغايات المنشودة والمتمثلة في السعي الجماعي إلى تكامل اقتصادي واجتماعي وسياسي يجسد الوحدة الخليجية التي تتوفر لها جميع الفومات التاريخية والحضارية والبشرية والمدنية مؤكداً على أن المرحلة الراهنة تعد من أهم المراحل في مسيرة التعاون المشترك.

وقال العطية إننا في مجلس التعاون نفكر بصوت عال من أجل أمن واستقرار هذه المنطقة وشعبها، حتى نتقل إلى أولويات أخرى تتعلق بالتنمية والتعليم وكل ما من شأنه أن يصب في مصلحة الشعوب والمنطقة الحيوية التي نعيش فيها، وفيما يلي أهم البنود التي سوف تناقشها قمة الدوحة في دورتها الثامنة والعشرين.

العلاقات مع إيران

فيما يتعلق بقضية الوضع الإيراني والجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والعلاقات مع إيران، والملف النووي الإيراني، أكدت دول مجلس على مواقفها الثابتة، ومن أهمها:



لتحقيق السلام العادل والشامل، الذي ننشده شعوب المنطقة.

- تأييد المجلس عقد المؤتمر الدولي الذي دعا إليه الرئيس جورج بوش، بحضور الأبطال اللبنانية لعملية السلام كافة وفقاً للمرجعيات المتفق عليها بهدف إطلاق المفاوضات المباشرة على جميع اللسارات، والبناء على ما تم إنجازه في هذا الشأن، ورحب بالعناصر الإيجابية التي تضمنتها خطاب الرئيس الأمريكي والتي يمكن البناء عليها، خاصة بشأن الالتزام بقيام الدولتين، ومطالبتها بوقف الاستيطان وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والتوصل إلى اتفاق حول قضايا الحل النهائي بما فيها القدس والألجئين.

- التعبير عن الأسف لما آلت إليه الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، والتأكيد على أهمية توقيف الظروف اللائمة لإعادة توحيد الصف الفلسطيني والعودة إلى "اتفاق مكة" الحكمة الذي أكد على حرمة الدم الفلسطيني ونبد الشقاق والفرقة وتوحيد الصفوف بين الأخوة الفلسطينيين.

- تأكيد المجلس على ضرورة إعلان إسرائيل الموقف القوي والكامل تحت رقابة دولية لكافة الأنشطة الاستيطانية، التي تغير من التكوين السكاني والتشكيل الجغرافي للأراضي المحتلة، وكذلك وقف بناء الجدار العازل، والإجراءات الإسرائيلية في القدس المحتلة بما فيها التهويد والخفريات.

- مطالبة دول المجلس إسرائيل باتخاذ الإجراءات اللازمة لبناء الثقة، وفي مقدمتها ذلك وقف الممارسات العدوانية الإسرائيلية، والحصر على الشعب الفلسطيني، والعودة والأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى ما كانت عليه قبل 1٨ سبتمبر ٢٠٠٠م.

الوضع في لبنان

- استمراراً لوقوف دول المجلس في مؤازرة لبنان سياسياً، واقتصادياً، تعاطت دول المجلس مع الوضع في لبنان، على النحو التالي:

- قيام دول المجلس بتقديم مساعدات مالية وإنسانية عاجلة، والدعوة إلى حملات شعبية للتبرع لتفشيتم الشعب اللبناني، وتقدم بعض دول المجلس ونازع مالية للبنك المركزي اللبناني بهدف تعزيز العملة اللبنانية، ومبادرة بعض دول المجلس بنيتي إعادة إعمار عدد من القرى والبلديات الدمرية في الجنوب وترحيب قادة دول المجلس بإعفاء مؤتمر باريس ١، وأعضاء المجلس عن تطاعه إلى أن يسفخ هذا المؤتمر الدولي عن شراكة اقتصادية فعالة بين لبنان والدول المانحة.

- إدانة المجلس بشدة عودة إلى مسلسل العنف والاعتقالات العشوائية في لبنان.

- تأكيد المجلس أن استمرار مثل هذه الأعمال الإرهابية من شأنه تعيق

- التأكيد على ضرورة المساواة بين جميع العراقيين في الحقوق والواجبات، ودعم جهود الصلحة الوطنية، وقيام الحكومة العراقية والقائدات السياسية والردو الأساسي لتحقيق ذلك كما أن من الضرورة خروج العراق من أزمتته الحالية، عبر حكومة وطنية، يقبلها كافة العراقيون بدون استثناء.

- التأكيد على أهمية قيام دول الجوار بدور فاعل، لمساعدته في تعزيز الأمن والاستقرار.

- الإدانة الشديدة للعمليات الإرهابية التي جري في العراق، وضرورة حل كافة المليشيات والمجموعات المسلحة، ونزع سلاحها، وإنهاء كافة المظاهر المسلحة، ووقف كافة أعمال التهجير والطرد التي تقوم بها تلك القوى.

- ضرورة إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية العراقية، على أسس وطنية ومهنية، وتطهيرها من القوى الطائفية.

- حت الأمم المتحدة، مجدداً، على مواصلة جهودها لإنهاء ما تبقى من أمور لا تزال غير محسومة، تتمثل في الأسرى والجولتي لدولة الكويت، والتعرف على مصر من تبقى من الأسرى والمفقودين الكويتيين، وغيرهم من مواطني الدول الأخرى.

- التأكيد مجدداً على ضرورة تنفيذ العراق التام لكافة التزاماته، وفقاً للمواثيق والقرارات الدولية ذات الصلة، وإقامة علاقات تقوم على حسن الجوار، تحفيق للأمن والاستقرار في المنطقة.

القضية الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الأوسط

انطلاقاً من مواقفها الراسخة والمساندة للجهود السلمية التي بذلتها المجتمع الدولي للتوصل إلى حل للنزاع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وفق الشرعية الدولية، تبنت دول المجلس التعاون سياسات ومواقف منجاسة وواضحة تجاه القضية الفلسطينية وعملية السلام في المنطقة، يمكن تلخيصها على النحو التالي :

- التأكيد على موقف دوله الذي يدعو إلى تحفيق السلام العادل والشامل، وإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي، وفقاً لمبادرة السلام العربية، والمبادئ والأاسس التي تستند إليها، وأهمية استمرار الجهود في هذا الشأن.

- توجيه دول المجلس الشكر للأطراف الدولية التي تعتمت مبادرة السلام العربية، والداب على مواصلة دعمها للقضية الفلسطينية، والحقوق العربية والدفع بجهود السلام، وتحذير دول المجلس من مخاطر ضياع هذه الفرصة

الاحتقان السياسي، وزيادة حدة الخلافات بين الفصائل والقوى السياسية اللبنانية.

- أعرب المجلس عن أمله أن يتم التوصل إلى حقيقة وكشف من قاموا بهذه الأعمال الإرهابية، وتقديمهم للعدالة.

- تعبير المجلس عن الأسف لاستمرار الأزمة السياسية، وعدم الاستقرار في لبنان الشقيق.

- إذانة أعمال مجموعة فتح الإسلام، وإخافتها للضرب بالأمن والاستقرار في لبنان.

- دعوة كافة الأطراف اللبنانية إلى العودة إلى الحوار الوطني، وتوحيد الصف، وفي هذا الإطار عبر المجلس عن تقديره لجهود الجامعة العربية، والجهود الدبلوماسية الفرنسية، والجهود الدولية الأخرى، التي تقبل جمع الفرقاء اللبنانيين على طاولة الحوار، وما يؤمن للمصالحة الوطنية والأمن والاستقرار اللبناني.

- دعوة جميع الأطراف اللبنانية إلى احترام العملية السياسية المشروعة، والكف عن الأنشطة التي تعرقل سير هذه العملية، واحترام الدستور اللبناني بما في ذلك إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وفي الوقت المحدد لها.

ومن جانب آخر رحب معالي الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية بنتائج اتفاق مكة المكرمة التاريخي بين قادة حركتي فتح وحماس الفلسطينييتين، مشيداً بالدور الفاعل والجهود الحثيرة التي بذلها خادم الحرمين الشريفين: الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون، حفظه الله ورعاه، في إجاح هذا الاتفاق، ودعا الأمين العام لمجلس التعاون: المجتمع الدولي إلى احترام الإرادة الفلسطينية المستقلة ومساعدة الشعب الفلسطيني على الخروج من محتفه وإيجاد الحل العادل لفضيته ورفع الحصار المفروض عليه.

كما اعتبر معالي الأمين العام مجلس التعاون، أن تبني قمة الرياض في 29 مارس 2007م، المبادرة العربية لئمة الثانية بعد مؤتمر بيروت يرمي أيضاً بالكفة في ملاحبة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، خاصة في الملعب الأمريكي، وقال أن على الدول الكبرى تأكيد جدية ما زهده من كلام عن شراكها في عملية السلام من خلال دعم المبادرة العربية وممارسة ضغوط حقيقية على إسرائيل لتحقيق تسوية شاملة تعيد الحقوق الفلسطينية والعربية.

وعلى ذات السياق رحب الأمين العام لمجلس التعاون بإعلان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، ودعا معاليه الأسرة الدولية واللجنة الرباعية على وجه الخصوص إلى دعم واحترام خيارات الشعب الفلسطيني.

- وجدد معاليه رفض دول المجلس للممارسات الإسرائيلية سواء ما يتعلق منها بحشايح الاستيطان في القدس الشرقية ومحاولات طمس معالم المدينة التاريخية الإسلامية والمسجبة التي تعد نرانا إنسانيا يوم الأسرة الدولية جمعا، داعيا في هذا الإطار المجتمع الدولي، إلى التحرك السريع والفاعل لوضع حد لمخططات الحكومة الإسرائيلية، التي تستخف بالسلام وبالمبادرات الهادفة لتحقيقه، كما دعا معالي الأمين العام، الفصائل الفلسطينية إلى وقف الاقتتال الدائر حاليا بينها وللجوء إلى الحوار بدلا من الاقتتال، والجلوس على طاولة المفاوضات من أجل تعزيز الوفاق الوطني الفلسطيني، وقال الأمين العام إن قادة دول المجلس في قمتهم التشاورية التاسعة، التي عقدت في 15 مايو 2007م، في العاصمة السعودية الرياض، عبروا عن امتعاضهم من الأحداث المؤسفة التي تشهدها الساحة الفلسطينية، وتوهوا بهذا الصدد بالتاكيد على القيادات الفلسطينية التزامها باتفاق مكة المكرمة، والوقوف ضد كل مظاهر العنف في الشاسع الفلسطيني، ومحاسبة المتسببين في هذه الأحداث المؤسفة، ونلث في إطار جهود تعزيز وحدة الصف الفلسطيني.

- وأدان معالي الأمين العام للمجلس الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة والمتواصلة على الفلسطينيين، التي تعد تأكيدا متواصلأ على سيطرة منهج القوة الذي يتحكم في تصرفات الحكومة الإسرائيلية، وتزيد حدة التوتر وتؤجج الصراع الذي لا يخدم عملية السلام ولا الأمن والاستقرار في المنطقة.

- كما أدان معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس قرار إسرائيل باعتبار ققطاع غزة كيانا معاديا، واصفا هذه الخطوة من الجانب الإسرائيلي بأنها إجراء عنواني يتفق مع النهج العدواني الإسرائيلي المعروف، ويطلب معاليه الولايات المتحدة الأمريكية براجعة موقفها المؤيد للقرار الإسرائيلي الجائي، التي تشكل عقبة حقيقية أمام المؤتمر الدولي للسلام، ودعا معاليه المجتمع الدولي لتحمل كافة مسؤولياته لضمان أمن وسلامة الشعب الفلسطيني وحقيقه المشروعة.